الديمقراطية والمواطنة في أثينا وبلاد اليونان

«من الممارسة إلى التنظير»

د. مصطفى النشار(*)

تمهيد

لا شك أننا نحس الآن بمشكلات عدة حينما نتأمل فكرة «المواطنة»، فمن مشكلة يلخصها التساؤل عن قلة الانتماء للوطن: ما هى أسبابه وكيف نغرسه في أبنائنا؟! إلى مشكلة انعدام الولاء للوطن وقلة الرغبة لدى الناس في المشاركة السياسية؟! ولعل هذا وذاك هو ما يجعلنا نعيد التساؤل الآن عن معنى الوطن، والمواطنة، وعن الانتماء والولاء لماذا غابا وكيف نعيدهما ليكونا أساسًا لفكرة المواطنة وأساسًا لعودة الوعى بأهمية المشاركة الإيجابية في صنع الحياة وإعادة البناء لكل ما هدمته قيم السلبية وعدم الانتماء وقلة الولاء لوطننا الغالى الذى كان إلى فترة قريبة أثمن شيء فى حياتنا وأصبح الآن آخر ما نفكر فيه!!

والحقيقة أن مبررات التساؤل عن معنى المواطنة والوطنية كثيرة فى عصرنا الحاضر لدرجة جعلتنى أتساءل مع السائلين ولا أتوقف عند التساؤل، بل جعلتنى أغوص فى أعماق التاريخ الإنساني لأطرح نفس التساؤل على الحضارات الإنسانية المختلفة: ماذا كان شكل «المواطنة» فيها وعلى أي أسس بنى المواطنون في هذه الدول والحضارات

(*) أستاذ الفلسفة بكلية الآداب - جامعة القاهرة، وعميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة ٦ أكتوبر، وعميد كلية رياض الأطفال بجامعة القاهرة.

التى ازدهرت وسادت العالم انتماءهم لوطنهم وكيف تكاتفوا وتعاونوا وتشاركوا في صنع الحياة الأفضل وفي قيادة أمتهم لتكون هى قائدة الأمم وصانعة التقدم فى ذلك العصر أو ذاك!

وبحكم تخصصي وميلي الطبيعي للعودة للجذور، فقد كانت العودة هذه المرة إلى الحضارة اليونانية. تلك الحضارة التى شغل أبناؤها ومفكروها بقضية المواطنة وحولوها من فكرة يتناقشون حولها إلى انتماء وطني لم يسبق له مثيل فى تحقيق التقدم لهم ولكل الأمم التى تأثرت بهم ونهلت من معين حضارتهم. وكم كانت دهشتى حينما وجدت أن اليونانين هم بالفعل أول من أسس لفكرة «الوطن» و«المواطنة» ليس عبر التأمل والنقاش والتفلسف وإنما أيضًا عبر ممارسة الحياة النابضة بالحيوية والنشاط الذى حولهم فيما لا يزيد عن ثلاثة قرون من أمة مستكينة - تقليدية إلى أمة من الأفراد الفاعلين الذين يفاخرون بانتمائهم وبقدرتهم على صنع التقدم في كل مناحى الحياة بشكل غير مسبوق. ولم يكن ذلك إلا علامة بارزة على مدى شعورهم بالمواطنة الحقيقية.

أولًا: أثينا/ الديمقراطية والمواطنة

لا شك أن أثينا تلك المدينة-الدولة هى لمعلمة الأولى للديمقراطية، وهى في ذات الوقت المعلمة الأولى للمواطنة بمعناها الأدق والأشمل في تاريخ العالم الغربي. ولم يكن بريكليس مبالغًا حينما قال عن ديمقراطية أثينا «أنها مثال يحتذى»[1].

أ. أسس الديمقراطية الأثينية:

لقد بدأت قصة الديمقراطية الأثينية بتشريعات صولون التى أصدرها في عام ٥٩٤ ق.م، ونجح من خلال المناقشات التى دارت حولها ومن خلال الأخذ ببعضها شيئًا

(١) بريكليس: نص الخطبة الجنائزية التى ألقاها تخليدًا لذكرى شهداء العام الأول من الحرب الأثينية-الإسبرطية. نقلا عن: أثينا عهد بريكليس تأليف ألكسندر روبنصن، ترجمة د.أنيس فريحة، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٦٦م صـ٧٦.

فشيئًا خلال السنوات العشر التى غابها عن أثينا، نجح في تغيير وجه الحياة الساسية والاقتصادية والاجتماعية الأثينية، فبعد أن كانت أثينا مجرد مقاطعة يعيش أهلها على الزراعة ويتحكم فى إدارتها طبقة النبلاء من كبار الملاك الزراعين، بدأت عصر تحررها الفكرى الذى انفردت به عن كل المدن اليونانية الأخرى منذ التشريعات الصولونية الإصلاحية حيث تحرر رقيق الأرض ودخلت الصناعة واقتنع الأثينيون بإمكان استقدام الصناع من الخارج ومنحهم الجنسية الأثينية وكان هذا الاقتناع يعد عملاً تتضاءل معه كل صور التحرر التى بدرت عن الأثينيين حسب تعبير روبنصن[1].

لقد بدأ عصر ازدهار أثينا مع تشكل نظامها الحزبى وبداية ممارسة الأغلبية لحقها فى الحكم عبر تولى الطاغية بيزيستراتوس الحكم وقيامه بسلسلة من الاصلاحات التى ركزت على الجوانب الاقتصادية والعسكرية والدينية[2]. وكانت الإصلاحات الدستورية التى قام بها كليستينيس الزعيم الثانى للديمقراطية الأثينية عام ٥٠٧ق.م حاسمة على الصعيد الساسي حيث شكلت الهيئات السياسية الثلاث: الجمعية الشعبية Ecclesia ومجلس الخمسمائة Boule والمحاكم الشعبية[3]. وكانت هذه السلطات أقرب ما تكون إلى ما نعرفه اليوم باسم السلطة التشريعية، والتنفيذية والسلطة القضائية. وإن تميزت الديمقراطية الأثينية بأن الجمعية الشعبية فيها كانت تضم كل المواطنين.

ب. المواطنة في ظل الديمقراطية:

وهنا تبرز الإشكالية في تناول الديمقراطية الأثينية، فما هو المواطن، ومن هم المواطنين، وهل كانوا فقط أولئك الطبقة الأرستقراطية الذين تفرغوا للمشاركة السياسية وللحياة المترفة؟!

---

(١) ألكسندر روبنصن، نفس المرجع السابق، صـ٢٦.

(٢) انظر كتابنا: تطور الفكر السياسى من صولون حتى ابن خلدون، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩، صـ٤٤.

(٣) نفسه، صـ٤٥.

لقد شاع بين الكتاب والمؤرخين خرافة مضللة عن المواطن اليوناني أنه كان مترفًا متفرغًا للنظر والتأمل والمشاركة فى الحكم! والحقيقة كما يشير سباين أن هذا وهم باطل؛ فقد كانت «الأغلبية الكبرى من المواطنين الأثينين تجارًا أو صناعًا أو مزارعين يعيشون من كدحهم دون أن يجدوا وسيلة أخرى أمامهم لكسب العيش، ولهذا كان طبيعيًا ـ كما هو شأن معظم الناس فى الجماعات الحديثة ـ أن يباشر المواطن أوجه نشاطه السياسي خلال أوقات فراغه[1].

والحقيقة في ضوء ذلك أن الأثينيين لم يكونوا كما أشيع عنهم يأنفون من العمل اليدوى كما أثر عن أفلاطون وأرسطو باعتبارهما سيدين احتقرا العمال وبررا هذا الاحتقار بأن أكدا أن العمل اليدوى إنما يشوه الجسد ويفسد الروح، بل إن ثمة شواهد تؤكد عكس ذلك فالإنسان اليونانى لم يكن بوجه عام ضد العمل اليدوى؛ فقد روى كسينونون قصة ذات مغزى فى هذا الإطار؛ فلقد اضطر أيوثيروس بعد أن فقد ممتلكاته فيما وراء البحار نتيجة الحرب أن يقيم أوده عن طريق العمل اليدوى وقد سأله سقراط حينئذ: ماذا هو فاعل إذا ما خارت قواه الجسدية؟! واقترح عليه أن يقوم بعمل وكيل أعمال رجل غنى. وقد ارتاع ايوثيروس لهذا الرأى ورفضه قائلًا: إننى لا أستطيع أن أكون عبدًا.. إننى أرفض كلية أن أكون تحت إمرة أى رجل!![2].

وهذه القصة تفيد أن الإنسان اليونانى لم يكن يضيق بالعمل اليدوى ـ فقد كانت معظم الأعمال التى يقومون بها في الزراعة والملاحة بل وفى الأعمال العسكرية أعمالًا يدوية ـ بل كان يضيق من أن يعمل عند آخر، فهذه هى العبودية التى يرفضها حقًا. إن ما كان يأباه اليونانى هو أن يكون تابعًا لإنسان آخر. لأنه يرضى أن يكون صانعًا مستقلًا أو عاملًا مؤقتًا إذا دعت الضرورة ولكنه لا يقبل أن يكون تابعًا حتى فى وظيفة رسمية[3].

---

(١) جورج سباين، نفس المرجع، صـ٣.

(٢) هذه القصة نقلًا عن: أ.هـ. م. جونز: الديمقراطية الأثينية، ترجمة د.عبد المحسن الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦م، صـ١٦.

(٣) نفسه، صـ١٧.

لقد كانت غالبية المواطنين يتكسبون أرزاقهم بسواعدهم، فقد كان من بينهم الزراع والصناع وأصحاب الدكاكين والعمال والبحارة. وفى إحدى خطب ديموستينيس نجد ذكرًا لرجل يتفاخر قائلًا: إنه جمع فى أيام شبابه مالا وفيرًا من مناجم الفضة حيث عمل وكدح. ثم أصبح فيما بعدًا واحدًا من ثلاثمائة هم أغنى أغنياء أثينا[1].

إن المواطنة لم يكن من شروطها الغنى أو الثراء، بل كان أهم شروطها أن يولد المرء لأبوين أثينيين وهكذا كان الأمر فى كل المدن اليونانية، فصفة المواطن كانت ميزة يتوارثها الأبناء. وكانت صفة المواطن بالنسبة إلى الإنسان اليونانى عمومًا تحمل فى طياتها قدرًا كبيرًا أو صغيرًا من المساهمة في الشئون العامة. وقد كان هذا الفهم للمواطنة عميق الأثر فى الفكر السياسي اليوناني؛ فلم تكن المشكلة فى نظرهم كيف ييسر للفرد الحصول على حق له؛ بل كيف يضمن له المكان الصالح له. وبعبارة أخرى كانت المعضلة السياسية فى نظر مفكرى اليونان هى وضع كل فئة أو طبقة من الأفراد فى المكان اللائق بها من الجماعة السياسية بحيث تنشط مختلف ضروب العمل الاجتماعى الهامة[2].

إن المواطنة لم يكن من شروطها الغنى أو الثراء، بل كان أهم شروطها أن يولد المرء لأبوين أثينيين وهكذا كان الأمر فى كل المدن اليونانية، فصفة المواطن كانت ميزة يتوارثها الأبناء. وكانت صفة المواطن بالنسبة إلى الإنسان اليوناني عمومًا تحمل فى طياتها قدرًا كبيرًا أو صغيرًا من المساهمة في الشئون العامة. وقد كان هذا الفهم للمواطنة عميق الأثر في الفكر السياسى اليوناني؛ فلم تكن المشكلة فى نظرهم كيف ييسر للفرد الحصول على حق له؛ بل كيف يضمن له المكان الصالح له. وبعبارة أخرى كانت المعضلة السياسية فى نظر مفكرى اليونان هى وضع كل فئة أو طبقة من الأفراد فى المكان الائق بها من الجماعة السياسية بحيث تنشط مختلف ضروب العمل الاجتماعى المهمة[3].

إن المواطنة كان من معانيها إذن هذا الحد الأدنى من المشاركة السياسية. ومن ثم

(١) نفسه، صـ٢٤.

(٢) سباين: نفس المرجع السابق، صـ٤، ٥.

(٣) سباين: نفس المرجع السابق، صـ٥،٤.

فقد عمل النظام الديمقراطي الأثيني على إتاحة الفرصة أمام الجميع للمشاركة بصرف النظر عن الفقر أو الغنى وبصرف النظر عن المكانة الاجتماعية لهذا الفرد أو ذاك؛ فلقد كان من المسلم به فى ظل الديمقراطية الأثينية استخدام القرعة كان يهدف إلى إعطاء كل مواطن فرصة متكافئة دون نظر إلى الثروة أو المولد ولا حتى الشعبية أو الفصاحة[1].

وربما يكون فى ذلك حسب رأي سقراط بعض التطرف. وربما يكون فى ذلك بعض مجافاة للحقيقة وللواقع؛ حيث كان الذين يختارون بالقرعة هم الموظفون الذين يقومون بأعمال روتينية محدودة سواء فى الجمعية الشعبية أو فى المحاكم. ولم يكن هذا هو المعمول به دائمًا فى اختيار الحكام إذ لم يكن هؤلاء من بين من يختارون بالقرعة! ومع ذلك فقد كان عليهم أن يجتازوا اختبارًا أوليًا أمام الشعب ورغم أن هذا الاختبار كان شكليًا فى معظم الأحيان إلا أنه كان فرصة لأن يكشف أعداء الحاكم أو المرشح للحكم عن ماضيه وعن أفعاله السيئة، فضلًا عن أنه كان يمكن للشعب أن يخلع هذا الحاكم بتصويت فى الجمعية الشعبية. وقد كان هذا التصويت يجرى عشر مرات فى العام الواحد وبعد انتهاء مدة بقاء هذا الحاكم أو ذاك لمدة عام. ففى نهاية كل عام يتعرض لاختبار تفحص فيه أعماله وكان يحق لأى مواطن أن يأخذ عليه عدم الكفاءة أو إساءة استعمال السلطة. ولهذا أحجم الكثيرون من الملوثين بسيئي السمعة عن تعريض أنفسهم لهذه المخاطرات[2].

والحقيقة التى أود أن ألفت الانتباه إليها هنا هى أن الديمقراطية المباشرة بمعنى الحكم بواسطة الشعب كله إنما هى خرافة سياسية أكثر من كونها - على حد تعبير سباين - نظامًا للحكم[3]؛ فالديمقراطية الأثينية استندت كما أشرنا فيما سبق على ثلاثة مجالس أو هيئات؛ أولها وهى الجمعية الشعبية كانت تتكون بالفعل من مجموع المواطنين الذكور فى المدينة وكانت أقرب ما تكون إلى ندوة شعبية يحضرها كل من بلغ سن العشرين وكانت

(١) جونز: نفس المرجع السابق، صـ٥،٤.

(٢) نفسه، صـ٧٦- ٧٧.

(٣) سباين: نفس المرجع السابق، صـ٦.

تعقد اجتماعاتها بانتظام عشر مرات في العام الواحد بخلاف الاجتماعات الاستثنائية إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك أو بناء على طلب المجلس[1] مجلس الخمسمائة.

أما مجلس الخمسمائة هذا، فقد كان يمثل حجر الزاوية في الدستور الأثيني وكان ينتخب سنويًا بالاقتراع من جميع القرى أو الديم (الابراشيات) بنسبة اتساعها حتى تشكل هيئة تمثل الشعب كله تمثيلًا عادلًا. ولهذا المجلس مهمتان رئيسيتان هما: الإشراف على نشاط الحكام وتنسيق جهودهم، وإعداد جداول أعمال الجمعية الشعبية[2].

وأخيرًا كانت المحاكم الشعبية تمثل السلطة القضائية فى هذا النظام، وكانت مهمة هذه المحاكم حماية الدستور وكان أعضاؤها من المحلفين يختارون لكل دعوى بالاقتراع المباشر من بين ستة آلاف مواطن ينتخبون بالقرعة سنويًا ولم تقتصر هذه المحاكم على الفصل في القضايا الشخصية بل شمل اختصاصها البت في المسائل السياسية أيضًا. وكان العمل المعتاد لهذه المحاكم وهؤلاء المحلفين هو الفصل في اتهامات الاختلاس وسوء التصرف التي توجه ضد الحكام عند تركهم الخدمة، وهم يبتون أيضًا في مصير أي مواطن بالخيانة العظمى أو تضليل الشعب بما يلقيه من خطب في الجمعية الشعبية[3].

وفي هذه الرقابة الشعبية تتمثل عظمة الديمقراطية الأثينية؛ فليس الأطرف في الديمقراطية الأثينية هو وجود جمعية شعبية تضم سائر المواطنين أو تمثلهم تمثيلًا دقيقًا في مجلس الخمسمائة، بل ما تضمنته من وسائل سياسية كفلت مسئولية القضاة والموظفين أمام مجموع المواطنين وجعلتهم خاضعين لرقابتهم طوال الوقت عبر إيجاد نوع من التمثيل النيابي الدقيق الذي يضمن مشاركة كل الشعب نظرًا لقصر مدة التمثيل النيابي نظرًا لأنه لم يكن يجوز إعادة انتخاب نفس الأعضاء. ومن هنا فتح الباب على مصراعية أمام الجميع ليأخذوا دورهم في إدارة الشئون العامة. إن مجلس الخمسمائة وسلطة

(١) نفسه، صـ٥.

(٢) جونز: نفس المرجع السابق، صـ٨.

(٣) نفسه.

المحاكم الشعبية كانت تمثل دعامة الرقابة الشعبية على الحكومة، وكانت تجدد أعضاء هاتين السلطتين ضمانًا لنزاهة هذه الرقابة.

وفي هذا الإطار لم يكن ضروريًا أن يشارك الجميع في الوظائف الهامة للحكومة؛ حيث تمتعت هذه الوظائف في حقيقة الأمر وفي ضوء الممارسة بنصيب كبير من الاستقلال؛ حيث كان من الجائز أن يعاد انتخاب القواد العشرة أو أحدهم لأكثر من مرة. ورغم أنه كان من المفروض أن يكون هؤلاء القواد العشرة مجرد قادة عسكريين إلا أن الواقع أنهم كانوا من ذوى السلطة حيث كان لهم تأثيرًا عظيمًا في المجلس التنفيذي والجمعية الشعبية في أثينا نفسها. وربما كان أبرز مثال على تلك السلطة السياسية لمجلس القواد هو القائد المحنك بريكليس Pericles الذي نجح في أن يكون الموجه الأساسي للسياسة في أثينا عامًا بعد عام[1] حتى وصل الأمر أنه أعيد انتخابه حوالي ثلاثين مرة، فقد تزعم بريكليس الحزب الديمقراطي وأعيد انتخابه لمجلس القواد العشرة منذ عام ٤٦١ ق. م حتى يوم مماته عام ٤٢٩ ق. م. ولذلك حق للمؤرخ الشهير ثيوكيديس أن يقول: «أن الحكم في أثينا كان ديمقراطيًا نظريًا، بينما الحقيقة أن مواطنها الأول ـ بريكليس ـ هو الذي كان يحكمها». وما ذلك إلا لأنه نجح في التأثير عليهم وكسب ثقة مواطنيه بأخلاقه الرفيعة وشخصيته المحترمة وبلاغته المؤثرة وحكمته ونزاهته وقبل كل ذلك وبعده حب الناس له[2] وبالطبع فليس معنى ذلك هو تحول الديمقراطية في أثينا إلى ملكية أو ما يشبه ذلك، لأن إعادة انتخاب بريكليس كانت برغبة شعبية عارمة وكم وجه إليه من لوم وكم عانى من الانتقاد له ولسياسته في مواقف كثيرة لكنه كان ـ ومن خلال إيمانه الشديد بقيم الديمقراطية ـ ينجح في التغلب على هذه الانتقادات والرد عليها والفوز في النهاية بثقة الشعب والظفر بتأييد الجمعية الشعبية.

والحقيقة فقد تعملقت مكانة بريكليس في تاريخ الديمقراطية الأثينية بفضل مواهبه وحكمته وإخلاصه لقيم الديمقراطية وحبه للوطن من ناحية، ومن ناحية أخرى بفضل

(١) انظر: جورج سباين، نفس المرجع، صـ٧: ٨.

(٢) روبنصن: نفس المرجع السابق، صـ٦٦- ٦٧.

قدرته على بلورة مفهوم الديمقراطية ومفهوم المواطنة الأثينية بصورة لم يسبقه إليها أي زعيم أثيني آخر. فقد عاش وعايش قيم الديمقراطية وطورها بهذه المعايشة وبزعامته لها. وكان أول من نظر لها قبل أن يلتفت إلى ذلك فلاسفة اليونان أنفسهم.

ثانيًا: الخطبة الجنائزية لبريكليس وبلورة مفهوم الديمقراطية والمواطنة الأثينية

لقد كان من حسن حظ الديمقراطية الأثينية أن سجل لنا المؤرخ ثيوكيديدس ببراعة منقطعة النظير خطبة الرثاء الشهيرة التي ألقاها بريكليس في الاحتفال بذكرى الشهداء الأول أولئك الذين ماتوا في ساحة المعركة في العام الأول من حرب أثينا وإسبرطة. إن هذه الخطبة الشهيرة هى أوضح ما يكشف عن مدى عمق الانتماء الوطني لأثينا من قبل زعيمها الكبير، ومدى فخره واعتزازه بالانتماء إلى أثينا والأثينيين. إنها الدرس الأمثل في الكشف عن الديمقراطية ومعنى المواطنة.

لقد بدأ بريكليس بالحديث عن عظمة الأجداد والثناء على ما بذلوه من جهد وتضحيات في سبيل مجد أثينا، فأوضح في أرقى بيان أن الوطنية هى أسمى شرف للأثينيين فقد كان الجميع يتفانون في حبها والتضحية من أجلها لقد كانوا يفضلونها على أموالهم وأسرهم فما قيمة المال أو الحياة بدون تمتع أثينا الوطن بكرامتها وعلو شأنها.

إن هذا التقدير لقيمة «المواطنة» في أثينا كان في حقيقة الأمر نابعًا من المساواة والتمتع بكل حقوق المواطنة بالمشاركة البناءة في حياة المدينة السياسية بكل حرية وبدون أدنى قيود وعلى أساس متين من تكافؤ الفرص وتبادل المواقع القيادية والمشاركة في كل الوظائف حسب قدرات الفرد ومؤهلاته وليس بأى معيار آخر!.

وقد عبر بريكليس عن كل ذلك خير تعبير حينما قال في تلك الخطبة بعد المقدمة المناسبة للاحتفاء بالشهداء: «إن نظام الحكم عندنا لا يتعارض ولا يتنافس مع أنظمة الحكم عند الآخرين. نحن لا نقلد جيراننا، بل نحن مثال يحتذى. نعم، نحن نسمى

نظام الحكم عندنا الديمقراطية لأن الإدارة هى في أيدي جماعة من الناس لا في أيدي قلة منهم. وها هو القانون يضمن العدالة للناس في دعاويهم الخاصة على قدم المساواة، ولكن هذا لا يمنع أن يميز امرؤ على آخر بالنسبة إلى الفضائل والسجايا التي يتحلى بها، فإنه عندما تبرز فضائل الفرد فإن الناس يؤثرون أن ينتخبوه إلى المناصب العامة الرفيعة لا إنعامًا أو تصدقًا عليه، بل مكافأة له على مزاياه الخلقية..[1]».

لقد حدد بريكليس هنا معنى الديمقراطية، فهى نظام الحكم الذي يجعل إدارة الدولة في يد جماعة من الناس وليس في أيدي قلة منهم. وهى نظام الحكم الذى يقوم على دستور يحقق القانون فيه العدالة للجميع؛ فالقانون في ظل الديمقراطية «يضمن العدالة للناس في دعاويهم الخاصة على قدم المساواة».. فالجميع إذن في ظلها متساوون أمام القانون.

كما رد بريكليس في تلك الفقرة على النقاد يمكن أن يوجه لهذه المساواة وهذه المشاركة في الحكم، ذلك النقد الذي يشير أصحابه إلى أن بريكليس نفسه قد أعيد انتخابه للمناصب الرفيعة لا إنعامًا أو تصدقًا عليه، بل مكافأة له على مزاياه الخلقية». وحينما أحس بريكليس أن هذا الرد ليس كافيًا في توضيح مزايا الديمقراطية وضرورة تمتع الجميع بالمشاركة السياسية في ظلها، أردف قائلًا: «إن الفقر ليس حاجزًا، بل يستطيع المرء مهما يكن وضيعًا أن يخدم وطنه، وليست الحياة العامة احتكارًا أو وقفًا على فئة من الناس[2]. وفي هذا ما فيه من تأكيد على أن الديمقراطية الأثينية كانت تتيح المشاركة للجميع دون تمييز بين فقير وغني أو بين أمير ووضيع.

وكم كان جميلًا من بريكليس أن ينتقل من هذا المعنى السياسي للديمقراطية إلى معناها الاجتماعي وتأثيرها على العلاقة بين الأفراد الذين يعيشون في ظل مجتمع ديمقراطي وعلى معاملاتهم اليومية. لقد قال بريكليس: «إننا في معاملاتنا اليومية لا

(١) بريكليس: الخطبة الجنائزية. نقلًا عن ترجمة: أنيس فريحة في كتاب: «أثينا في عهد بريكليس»، السابق الإشارة إليه، صـ٧٦.

(٢) نفسه، نقلًا عن نفس المرجع، صـ٧٦.

يخامر الواحد منا شك في أمانة الآخر وصدقه ولسنا نغضب من جيراننا إذا ما تصرفوا بالطريقة التي يرتضونها لأنفسهم ولسنا نزدري الرجل الذى لا يروق لنا وإن كان رجلًا لا ضرر منه. وبالرغم من أن تصرفنا في حياتنا الخاصة تصرف لا عنف فيه ولا قسوة فإن روح الاحترام تتخلل أعمالنا العامة. واحترامنا السلطة والقانون يمنعنا من أن نتصرف تصرفًا خاطئًا وذلك لأننا ننظر بعين الاحترام لحماة المظلومين وللقوانين غير المكتوبة التي إذا تجاوزها المرء جر على نفسه نقمة الرأي العام[1].

وأعتقد أنه لا يوجد أروع من ذلك الذى قاله بريكليس تعبيرًا عن مغذي الديمقراطية السياسية وأثرها على الواقع الاجتماعي للناس في ظلها. فما أروع أن يستخدم بريكليس هنا تعبيرًا مثل «إننا في معاملاتنا اليومية لا يخامر الواحد منا شك في أمانة الآخر وصدقه...» فهو يستخدم نون الجماعة ولا يميز بينه كزعيم وبين غيره من أفراد أثينا، وهو يتحدث عن الصدق والأمانة كقيم تسود بين هؤلاء الأفراد ولا يشك أي منهما في عدم توفرهما في الآخر. وكم كان توصيفه لأثر الديمقراطية عميقًا حينما أكد على «أننا لا نزدري الرجل الذى لا يروق لنا.. ولسنا نغضب من جيراننا إذا ما تصرفوا بالطريقة التي يرتضونها لأنفسهم..».

إن التصرف بحرية يتساوى فيها الجميع تفرض على الجميع أن يترك كل واحد منهم للآخر حرية القول وحرية الفعل كما يحلو له دون أن يضيق بقوله أو بفعله.

إن هذه الحرية التى يتمتع بها الجميع دون مضايقة أو انزعاج من بعضهم إزاء الآخر ليست مطلقة بالطبع لأنها تتم في ظل احترام الجميع «للسلطة والقانون»، ذلك الاحترام الذى يجعلهم يتصرفون التصرف الصحيح ويمنعهم من أى تصرف خاطيء. وحتى إذا ما حدثت تلك التصرفات الخاطئة وتعدى بعضهم على حقوق الآخر وحرياته فإن الجميع يلتزمون بالقانون الذى سيحمى حينئذ المظلوم ويأخذ له حقه المهضوم، فضلًا عن أن الجميع لا يكتفى باحترام القانون المكتوب، بل أيضًا هناك القوانين غير المكتوبة

(١) نفسه، صـ ٧٧٨.

«التى إذا تجاوزها المرء جر على نفسه نقمة الرأى العام». فاحترام التقاليد والقوانين الطبيعية والأعراف مسألة يقدرها الجميع حتى يكسبوا احترام «الرأى العام». وكم كان جميلًا من بريكليس أيضًا أن يضيف إلى هذه الآثار الاجتماعية للديمقراطية أثارًا دينية واقتصادية وترفيهية يتمتع بها الناس في ظل الديمقراطية الأثينية. انظر إلى قول بريكليس في هذا الإطار: «إننا لم نغفل أمر الترويح عن أنفسنا التعبة المرهقة، وذلك أننا وفرنا سبل الترفيه. فعندنا ألعاب رياضية منتظمة، وأعياد نقدم فيها التقدمات والقرابين في أثناء السنة، وبيوتنا جميلة أنيقة. هذه البهجة المستمدة من ما حولنا من مظاهر الجمال تنفى عن أرواحنا السأم. وبسبب عظمة مدينتنا فإن فاكهة الأرض وثمارها تجد سبيلها إلى أسواقنا فنستمتع بمنتجات البلدان الأجنبية كما نستمتع بإنتاج أرضنا[1].

إن جدية الحياة الأثينية لا تتعارض مع استمتاعهم بكل مباهج الحياة، فهم متدينون يحرصون على أداء واجباتهم الدينية، ويمارسون الألعاب الرياضية بانتظام، ويستمتعون بكل مظاهر الجمال في مدينتهم كما يستمتعون بكل ما تنتجها أرضها من خيرات مادية.

وفي نفس السياق يتحدث بريكليس عن أن كل هذه المتع ووجوه الرخاء التى يعيشها الأثينيون، لا تتعارض مع الجدية في أداء التدريبات العسكرية والاستعداد الدائم لمواجهة الأعداء. وهذه الجدية التي لا تتعارض مع الجدية في أداء التدريبات العسكرية والاستعداد الدائم لمواجهة الأعداء. وهذه الجدية التى لا تتعارض مع الاستمتاع بالحياة تبدو في النظام التربوى الذى اتبعه الأثينيون في ظل نظامهم الديمقراطي الذى أثر بدوره على نظامهم التربوى» ففى شئون التربية وتنشئة الجيل فترانا نختلف عن الآخرين؛ فبينما تراهم يحملون صغارهم مشقة التمارين وعناء التدريب كى ينشأوا على الشجاعة والإقدام تجد أننا نعيش بيسر ولين وبالرغم من هذا تجدنا أبدًا على استعداد لمجابهة الأخطار التي يجابهونها بشجاعة وإقدام[2].

لقد كان الأثينيون فيما قال بريكليس يواجهون الأخطاء «بقلوب فرحة وبدون تدريب

(١) نفسه.

(٢) نفسه، صـ٧٨.

قاس»، وفي ذات الوقت كان هذا سر انتصاراتهم المتتالية وتكوينهم لإمبراطوريتهم إذ كانوا حينما يجد الجد وتحين ساعة الحرب تجدهم «يبدون من الشجاعة والتجلد ما يبديه الآخرون الذين قاسوا ما قاسوه في ترقبهم الألم والمحن[1]».

ولقد كان جميلًا أيضًا من بريكليس أن يفاخر بأن الديمقراطية كان لها الأثر الأكبر في حرية الفكر ولمعان مواهب الإبداع العقلى عند الأثينيين. فقد كان من أروع ما قاله بريكليس في تلك الخطبة الشهيرة: «إننا نعنى بتدريب العقل ولكننا لا نفقد الرجولة في أجسادنا.. وإذا كان المبدعون الموهوبون منا قلة قليلة فإننا في أكثرنا جماعة تحسن الحكم في الأمور السياسية. ففى يقيننا أن العائق الأول الذى يحول دون العمل المجدى ليس الجدل والمناقشة بل نقص في المعرفة. ولذا نؤمن أن الجدل والمناقشة توفر لنا تلك المعرفة الضرورية للعمل المجدي، لأننا شعب نتميز بحسن التفكير قبل الإقدام على العمل[2]».

لقد أكد بريكليس في هذه الفقرة البديعة أن الديمقراطية صنو حرية الفكر والإبداع، وأن الإبداع لا ينمو إلا في ظل حرية النقاش والجدل فهما أساس المعرفة، والمعرفة أساس العمل المجدى. لقد برهن بريكليس في هذه الفقرة على أن عظمة الديمقراطية تكمن في إتاحتها الفرصة للجميع ليحسنوا التفكير حتى يحسنوا في النهاية العمل.

والحقيقة أن هذه الخطبة التى مجد فيها بريكليس الديمقراطية الأثينية وكشف عن خصائصها وأثارها على كافة صور الحياة الأثينية، كانت أشبه بملحمة تمجيد للديمقراطية وتدشين لعظمتها ليس فقط في أثينا القديمة، بل في كل زمان وفى أي مكان تطبق فيه بصورتها الأرقى التى شهدتها أثينا في عهد بريكليس.

ومع ذلك فلم تسلم الديمقراطية الأثينية من النقد، كما لم تنجح كل هذه المزايا التى أعطتها لأثينا وجعلتها تتمتع بهذه المكانة الفريدة في التاريخ القديم في أن تصنع

(١) نفسه، صـ ٧٩.

(٢) نفسه.

فلاسفتها الكبار (أقصد فلاسفة أثينا) بأنها النظام الأفضل؛ فقد قال عنها أفلاطون «أنها تنشر نوعًا من المساواة بين المتساوين وغير المتساوين على حد سواء». وهذا نفس ما قاله أيزوقراط الذى ميز بين نوعين من المساواة؛ إحداهما تمنح للجميع بقدر واحد والثانية تعطى كلا ما يناسبه. وقد ادعى أنه في أيام الماضي الجميل نبذ الأثينيون المساواة التي تساوى بين الصالح والطالح في نفس الحقوق لعدم عدالتها واختاروا «تلك التي تكرم كل فرد بما يستحقه[1].

وبالطبع فإن هذه الانتقادات وغيرها هى من صميم الحرية التى أتاحتها الديمقراطية للجميع وهى لم تؤثر في تطور النظام الديمقراطي والتزام الأثينيون بها وتقديرهم لها. وعلى أى حال فكل انتقاد وجه للديمقراطية الأثينية يمكن لأنصارها الرد عليه[2].

لقد تطور الحال على صعيد الواقع والتنظير الفلسفي بالديمقراطية من أيام بريكليس إلى أيام أرسطو ليقدم لنا الأخير الرؤية الأ سمل والأدق للديمقراطيه والمواطنة في ظل النظام الأثيني وغيره من الأنظمة اليونانية. فما كانت رؤية أرسطو للمواطنة بوجه عام، وللمواطنة في ظل الديمقراطية بوجه خاص؟!.

ثالثًا: المواطنة والديمقراطية عند أرسطو

لقد خصص أرسطو الكتاب الثالث مر كتابه الشهير «السياسة» للبحث عن معنى «المواطنة» وشروطها وعلاقتها بأنظمة الحكم المختلفة والاختلافات بينها وادعاءاتها النسبية بتحقيق العدالة السياسية، ويدخل أرسطو إلى دراسة مسألة المواطنة باعتبارها طريقة من طرق فهم العلاقة بين المدينة ونظام الحكم حيث تستمد المدينة هويتها الحقيقية من هؤلاء الذين يعترف بأنهم مواطنوها[3].

---

(١) نقلًا عن: جونز: نفس المرجع السابق، صـ٧٣.

(٢) انظر: هذه الانتقادات والرد عليها ومناقشتها في نفس المرجع السابق، صـ ٦٩ وما بعدها.

(٣) انظر: ليوشتراوس وجوزيف كروبس: تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة محمود سيد أحمد، نشرة المجلس الأعلى للثقافة، بالقاهرة (٨٠٩)، ٢٠٠٥م، صـ٢٠٩.

إن المرء في رأى أرسطو «لا يكون مواطنًا بمحل الإقامة وحده لأن محل الإقامة يملكه أيضًا الأجانب المقيمون والعبيد، كذلك لا يكون المرء مواطنًا بمجرد حق المداعاة لدى القضاء مدعيًا أو مدعى عليه.. فمحل الإقامة والمداعاة القضائية يمكن أن يكونا لأناس ليسوا مواطنين[1].

إذن إذا لم يكن محل الإقامة وحده كافيًا ولا حتى التقاضى في ظل هذه الإقامة، فمن هو المواطن؟! إن أرسطو يربط بين مفهوم المواطنة ومفهوم الديمقراطية حينما يقرر بوضوح «إن السمة المميزة للمواطن الحق على الوجه الأتم إنما هى التمتع بوظائف القاضى والحاكم، رغم أن وظائف الحكم يمكن أن تكون مؤقتة بحيث لا يشغلها الفرد بعينه مرتين أبدًا، أو محدودة تبعًا لأى شكل آخر. وتارة تكون عامة وبلا حدود كوظائف القاضى وعضو الجمعية العمومية[2]». ولما كان من الضرورى أن يتخذ أمر تعريف المواطن تحديدًا أدق وأشمل فقد قرر أرسطو أنه يمكن أن يطلق لفظ مواطن على كل من يتمتعون بوظائف الإدارة العامة في الدولة. فكأن المواطن على الخصوص هو «مواطن الديمقراطية»[3]. فمن البديهي في رأيه أن يكون للموطن في ظل الديمقراطية هو «ذلك الفرد الذى يمكن أن يكون له في الجمعية العمومية وفي المحكمة صوت في المداولة أيًا كان مع ذلك شكل الدولة التى هو عضو فيها «وهو يعنى بالدولة أي مجموعة من البشر يملكون كل ما يلزم لسد حاجات معيشتهم[4]».

وعلى أي الأحوال فالمواطن حسب ما هو شائع في اللغة المستعملة «هو الفرد المولود لأب مواطن ولأم مواطنة[5]» وقد يتسع المعنى ليشمل كل من دخل من الأجانب المقيمين زمرة الأفراد الذين يشاركون في الحقوق السياسية السابق الإشارة إليها. ولعل

---

(١) أرسطو: كتاب السياسة (ك٣-ب١-٣)، الترجمة العربية لأحمد لطفي السيد، نشرة الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، ١٩٧٩، صـ١٨٢.

(٢) نفسه (ك٣-ب١- ٥،٦) صـ١٨٢، ١٨٣.

(٣) نفسه (ك٣-ب١-٨)، صـ١٨٣-١٨٤.

(٤) نفسه (ك٣-ب١-٩)، صـ١٨٤.

(٥) نفسه (ك٣- ب٢- ١، ٢)، صـ١٨٧.

هذا الاتساع في المعنى قد قاد أرسطو إلى التساؤل في مطلع الفصل الثاني من الكتاب الثالث عن العلاقة بين الفرد والمواطن وهل هناك تماثل بين فضيلة الفرد على حدة وفضيلة المواطن أو هما تختلفان إحداهما عن الأخرى؟

وللإجابة على هذا التساؤل شبه أرسطو المواطن في الدولة كالملاح على السفينة؛ فأعضاء الدولة يشبهون الملاحين تمامًا؛ «فعلى الرغم من اختلاف وظائفهم فإن سلامة الجماعة هى عملهم المشترك. والجماعة هنا هى الدولة؛ ففضيلة المواطن تتعلق بالدولة دون سواها.. ومن ثم فإن فضيلة المواطن - يجوز أن تكون فضيلة أخرى غير فضيلة الفرد على حدة[1].

وبالطبع فقد تتلاقى فضيلة الفرد بما هو كذلك مع فضيلة الفرد المواطن «متى سلمنا بأن المواطنين جميعًا في المدينة النموذجية يجب أن يكونوا بالضرورة أخيارًا»[2]. إذن فمن الممكن التلاقى بين فضيلة المواطن وفضيلة الفرد إذا ما كنا فقط في إطار مدينة نموذجية فاضلة يتمتع كل مواطنيها بكل الفضائل الخيرة.

ولما كان الواقع يقول أن الدولة أى دولة تتألف من عناصر متباينة فإن من الطبيعي أن ندرك ذلك التمايز بين فضيلة الفرد بما هو كذلك وبين فضيلته كمواطن في دولة ما؛ فالحق «أن فضيلة المواطن والفضيلة مأخوذة في حد ذاتها ليستا متمثلتين إطلاقًا «لذلك يتساءل أرسطو عن من تجتمع له الفضيلة المزدوجة للمواطن والرجل الطيب؟ ويجيب بأنهما تجتمعان في الحاكم الفاضل؛ فهو فاضل وكيس معًا وهو الجدير بأن يكون الآمر في الدولة لهذا السبب، ولكل ذلك فإنه ينبغي ـ حسب نص أرسطو ـ أن يؤتى الرجال المرشحون للسلطان تربية خاصة «وهذا ما يجرى في الواقع» حيث نرى أبناء الملوك يتعلمون على الأخص العدالة والسياسة[3]. وهنا نجد اتفاقًا بين أرسطو وأستاذه أفلاطون على أن التربية وخاصة لمن هم جديرون بالحكم مسألة ضرورية حيث تؤهلهم للحكم بطريقة علمية وأخلاقية في الوقت ذاته.

---

(١) نفسه (ك٣- ب٢- ٣)، صـ١٨٨.

(٢) نفسه (ك٣- ب٢-٥) صـ١٨٨.

(٣) نفسه (ك٣- ب٢- ٦) صـ١٨٩.

ولا شك أن أرسطو قد اتفق مع أفلاطون أيضًا في إقراره بعدم مساواة الأفراد فى الفضيلة كما في المرتبة؛ فالحاكم هو الأكثر فضيلة وخيرية لأنه يتمتع بمرتبة الإمارة وله حق الطاعة على بقية المواطنين؛ «ففضيلة المواطنين ليست البتة مماثلة لفضيلة الحاكم الذى يحكمهم»[1].

على أن هذا التمايز الخلقى والمواطنية الأرقى للحاكم لا تتعارض مع الإقرار بأن الجميع محترمون في ظل دولة تقدر حق المواطنة بالتساوى للجميع؛ حيث أن هذا التمايز بين فضيلة الحاكم وفضيلة المحكومين» لا يمنع احترام الناس إلى أعلى درجات الاحترام لتلك الملكة التى بها يعرف المرء أن يطيع وأن يتأمر على حد سواء. فبهذا الكمال المزدوج للإمرة والطاعة تتعلق عادة الفضيلة العليا للمواطن[2]؛ «فالمواطن يجمع بين الملكتين ليعرف الاستمتاع بالسلطان تارة والاستسلام للطاعة تارة أخرى»[3].

وها هنا نلمح أول إشارة من أرسطو إلى إمكانية تداول السلطة بين الحاكم والمحكومين من ناحية، وإمكانية التساوى بينهم في الفضيلة من ناحية أخرى. وبالطبع فهذه الإشارة قد لا تتعلق بالضرورة بفضيلة الحاكم بإطلاق، بل قد تتعلق بفضيلة تبادل مواقع السلطة في الوظائف التنفيذية الأقل؛ إذ أنه بالإمكان أن نجد الرجل هنا وفى إطار وظيفة أعلى مرتبة من حقه أن يأمر فيطاع، وأن نجده هناك وفى موقع آخر عليه أن يطيع الآخر بحكم وظيفته وتخصصه في مجال مختلف.

إن التبادل بين المواقع والوظائف في الدولة هو ما يجعل الكل يأمر ويطيع في آن معًا. فكل في موقعه ووظيفته آمر، وكل في موقعه مطالب بالطاعة لصاحب الأمر في موقف آخر.

وبالطبع فإن هذا التبادل لمواقع السيادة والطاعة لا يتعلق بالعلاقة بين السيد والعبد حيث أن الأخير مخصص فقط للطاعة ولا يمكن أن يأمر. فكل العمال اليدويين بعيدون

(١) نفسه (ك٣- ب٢- ٦) نفس الصفحة.
(٢) نفسه.
(٣) نفسه (ك٣- ب٢- ٨، ٩)، صـ١٨٩، ١٩٠.

بحكم عملهم عن الوظائف العامة. ومن ثم فهم يطيعون أوامر سادتهم «ولا حاجة للرجل الفاضل ولا رجل الدولة ولا المواطن الطيب إلى معرفة تلك الأعمال التي يعرفها الرجال المخصصون للطاعة إلا متى وسعهم أن يجدوا فيها نفعًا شخصيًا[1].

وعلى أى حال فإن أرسطو يرى تساوى المواطنون الأحرار في الفضيلة سواء منهم من يأمر أو من يطيع باستثناء الحكام الذين ينبغي أن يتمتعوا بالإضافة إلى تلك الفضيلة العامة للمواطنة» بفضيلة الحكمة والتبصر «فالتبصر» ليس البتة فضيلة الرعية، بل الفضيلة الخاصة بالرعية هى ثقة عادلة بالرئيس[2]» أي الثقة فيه وطاعة ما يأمر به طالما يحقق العدالة بين رعيته. فالرئيس كما يقول أرسطو في «الأخلاق إلى نيقوماخوس» هو «حافظ العدل». وإذا كان حافظ العدل فهو حافظ المساواة أيضًا ولا يعطى ذاته شيئًا أكثر إذا كان عادلًا: فإنه لا يعطى ذاته من الخير المبسوط أكثر إلا أن يكون لآخر أن يتعب تعبًا مناسبًا لنفسه. إذن فليس بجائر[3].

فحكمة الرئيس وعدالته بين مواطنيه هى ما يجعله مميزًا بينهم وليس أى شيء آخر. فالمجتمع المدنى في الأساس هو مجتمع لأناس متساوين أحرار يتمتعون بالفضائل كلها وعلى رأسها فضيلة المواطنة التى تجعلهم أمام القانون سواء وإن تفاوتت فضيلتهم بتفاوت وتمايز أدوارهم في المشاركة السياسية. إذ على الرغم من كل التفاوت في درجة المواطنة في ظل النظم المختلفة في الحكم إلا أن ثمة إجماعًا أشار إليه أرسطو ولا يزال يؤكده باستمرار مؤداه «ألا يمكن أن يكون المرء مواطنًا حقيقة إلا بما يمكنه أن يدخل بنصيب في السلطة[4]». فالمشاركة في السلطة السياسية بأى صورة وعلى قدر الاستطاعة هى معيار المواطنة وهى المقياس الحقيقى لانتماء الفرد لدولته ولمجتمعه المدنى.

---

(١) نفسه (ك٣- ب٢-١١) صـ١٩١.

(٢) أرسطو: الأخلاق إلى نيقوماخوس (المقالة الخامسة- ١٠) الترجمة العربية القديمة، تحقيق وتقديم د.عبدالرحمن بدوي، الطبعة الأولى ١٩٧٩م، صـ١٩٢.

(٣) أرسطو: السياسة (ك٣- ب٣- ١)، الترجمة العربية صـ١٩٣.

(٤) نفسه، (ك٣- ب٣- ٦)، نفس الترجمة صـ١٩٤.

خاتمة

وهكذا فإن الديمقراطية اليونانية عمومًا والأثينية على وجه الخصوص قد كشفت لأول مرة وبصورة واضحة على الصعيدين العلمى والنظرى عن المعنى الحقيقي للمواطنة. فالمواطنة ليست مجرد وجود أناس على أرض واحدة وفى زمن واحد وفى ظل دولة واحدة تحكمها أى صورة من صور الحكومة، بل هى انتماء يتعمق لدى الفرد حينما يكون فعالًا فى مجتمعه وبين جيرانه وأفراد مجتمعه فهو لا يعمل لنفسه فقط، بل يعمل لغيره كما يعمل لنفسه. ولا يمكن للفرد أن يعمل لغيره بدون أن يشارك في الحياة الاجتماعية والسياسية بصورة إيجابية فعالة. إن المواطنة ليست بالنسبة إلى المكان، بل هى تاريخ مشترك، معتقدات مشتركة سواء كانت سياسية أو دينية أو اقتصادية... إلخ، حياة مشتركة، قيم مشتركة، تبادل للخيرات والمنافع. إنها ليست أرضًا يحيا عليها الناس وليست تاريخًا يتحاكون به ويقصونه على ذويهم وبنيهم، إنها كل ذلك وقبله وبعده، هى مشاركة في اتخاذ القرار السياسى والاقتصادى المناسب للعيش معًا في ظل دولة واحدة وتحت أى نظام عادل للحكم وخاصة إذا كان هذا النظام ديمقراطيًا.

تلك هى الحكمة الماثلة في الكلمات التى خلد بها بريكليس الزعيم الأثيني الشهير الديمقراطية الأثينية، ونظر لها في ذات الوقت في خطبته الجنائزية، وتلك هى الرؤية الفلسفية التى عبر عنها أرسطو في كتابه «السياسة» واستعان في البرهنة عليه بالواقع السياسي الحيوى الذى عاصره في أثينا وفي غيرها من بلاد اليونان قبل أن يدهمها الأسكندر بجيوشه ويحولها من دول مدن يتمتع الجميع فيها بالمشاركة السياسية إلى مجرد مدن خاضعة لإمبراطورية المقدونية. إنها كانت الديمقراطية الاستثناء في تاريخ البشرية رغم كل ما رصده نقادها من عيوب. إنها لا تزال النظام الملهم لكل الديمقراطيات الحديثة رغم كل التطور الذى شهدته الديمقراطيات الغربية في العصر الحاضر. فديمقراطية العصر الحاضر وسعت مجال المواطنة فلم يعد قاصرًا على الرجال دون النساء، على الأحرار دون العبيد، لكنها ـ أى الديمقراطية المعاصرة ـ لا تزال غير قادرة على استيعاب مشاركة كل الرجال وكل النساء وكل العبيد. إنها ديمقراطية نيابية ولم ولن تكون أبدًا تلك الديمقراطية المباشرة التى تمتع بها الأثينيون في عصر بريكليس.